Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **فلسطين**

حملة «برافر لن يمرّ»

مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني، واستراتيجيّاته وتكتيكاته المُتبعة لمنع موافقة الكنيست الإسرائيلي على مخطّط برافر

الاستعمار الاستيطاني، العصيان المدني، نزع ملكيّة الأراضي

| جمان أبو جبارة |

في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، صوّت الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون يُعرف باسم «مخطّط برافر-بيغن»، ووافقت عليه الغالبية بـ٤٣ صوتًا مقابل ٤٠ صوتًا معارضًا، بعد القراءة الأوّلية له، على أن يدخل حيز التنفيذ بشكل قانوني في حال نجاحه في اجتياز القراءتين الثانية والثالثة. في حال إقراره، سوف يصادر مشروع القانون ٨٠٠ كيلومترًا مربّعًا (٨٠٠ ألف دونم) من أراضي البدو الفلسطينيين الذين يعيشون في النقب[١]، وبالتالي تدمير ٣٥ قرية وتشريد ٧٠ ألف فلسطيني من أراضي أجدادهم وأسلافهم[٢]. عندما قُدّم مشروع القانون، زَعَم المسؤول الإسرائيلي في حزب الليكود بيني بيغن، وهو مقدّم الاقتراح، أن ممثّلي القبائل البدوية في النقب وافقوا على المخطّط.

مع اقتراب القراءة الأولى، نظّم الفلسطينيون في النقب وفي مختلف أنحاء فلسطين أنفسهم تحت شعار «برافر لن يمرّ». استمرّت الحملة لمدّة ٩ أشهر، من آذار/ مارس إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، بهدف منع تمرير المخطّط في الكنيست خلال القراءتين الثانية والثالثة[٣]. وضع النشطاء قضية برافر ضمن سياقها التاريخي، حيث كان المخطّط بمثابة «نكبة» ثانية، في إشارة إلى التطهير العرقي المُمنهج والطرد القسري الذي بدأ قبل العام ١٩٤٨[٤]. من هنا، وعلى الرغم من هدفها الفريد والمباشر، يُنظر إلى الحملة على أنها جزء من السياق الأوسع لمقاومة الاستعمار الاستيطاني المستمرّة منذ قرن. قُدّم اقتراح برافر للمرّة الأولى في العام ٢٠١١، وأُتبع بجهود ضمن الأطر القانونية الدولية قادتها المجموعات الحقوقية والقانونية الفلسطينية في محاولة لوقفه. ولكن، يركّز نطاق هذه الورقة البحثية على توثيق الحملة الشعبية التي انطلقت في العام ٢٠١٣.

تاريخيًا، كانت مصادرة الأراضي أداة رئيسية يستخدمها الغُزاة المستعمرون الاستيطانيون في جميع أنحاء العالم، من أستراليا إلى جنوب إفريقيا، كوسيلة للقضاء على أصحاب الأرض الأصليين أو إخضاعهم أو قمعهم[٥]. حُلّل استخدام إسرائيل لسياسات مصادرة الأراضي ووُثّق على نطاق واسع، لذلك لفهم خلفية حملة «برافر لن يمرّ» سوف ألخّص بإيجاز الاستخدام التاريخي لهذه الأداة في النقب. يعود أصل البدو في صحراء النقب إلى القرن الخامس، وقد طوّروا قوانينهم القبلية على مرّ القرون لتنظيم ملكيّة الأراضي وزراعتها[٦]، التي اعترف بها الحكم العثماني والانتداب البريطاني[٧]. مع ذلك، في العامين ١٩٥٢ و١٩٥٣، أصدرت إسرائيل قانون أملاك الغائبين وقانون

١ عدالة (أيار/ مايو ٢٠١٣). مخطّط برافر-بيغن والتهجير القسري للبدو (موجز العدد). الرابط على موقع المركز القانوني لحماية حقوق الأقليات العربية في إسرائيل: https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/English/Publications/Articles/2013/Prawer-Begin-Plan-Background-Adalah.pdf. [تمّ الدخول إليه في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٩].

٢ عدالة (من دون تاريخ). هدم وإخلاء المواطنين البدو في النقب – مخطّط برافر. الرابط: على موقع المركز القانوني لحماية حقوق الأقليات العربية في إسرائيل: https://www.adalah.org/en/content/view/7589#What-is-the-Prawer-Plan. [تم الدخول في ٢٦ أيار/ مايو، ٢٠١٩].

٣ عبيد، هـ. (٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٩). مقابلة هاتفية.

٤ المرجع نفسه.

٥ بويزن، س. (٢٠١٦). من مصادرة الأراضي إلى استرداد الأراضي: حقوق الأراضي الأوروبية في أفريقيا الجنوبية. دراسات الاستعمار الاستيطاني، ٧(٣)، ٣٢١-٣٣٩؛ يمكن الاطلاع أيضًا على لايدلو، ز. وليستر، أ. (٢٠١٥). المجتمعات الأصلية والاستعمار الاستيطاني: حيازة الأرض وفقدانها وبقاؤها في عالم مترابط. هاوندميلز، باسينغستوك، هامسفاير: Palgrave Macmillan.

٦ هول، ب. (٢٠١٤). سياسة المكان والذاكرة البدوية: قضية قرى غير معترف بها في النقب. الشعوب البدوية، ١٨(٢)، ١٤٧-١٦٤.

٧ أبو ربيعة كويدر، س. وراتكلايف، ر. (٢٠١٥). بدو النقب وآفاق الاستعمار الجديد. (م. ناساسرا، س. ريشتر ديفرو). لندن: Routledge.

حيازة الأراضي، لإضفاء الشرعية على مصادرة الأراضي الفلسطينية التي طُرد أصحابها أو تم تطهيرهم عرقيًا خلال نكبة عام ١٩٤٨، بحجّة أن هذه الأراضي ليس لها مالك[٨]. في الوقت نفسه، نقلت إسرائيل البدو الفلسطينيين إلى منطقة مُغلقة تُعرف بـ»السياج»[٩]. بعد عشر سنوات، اتخذت إسرائيل نهجًا مختلفًا لتحقيق النتيجة نفسها، عبر استخدام قانون التخطيط والبناء، الذي حدّد قرى البدو كأراضٍ زراعية مملوكة من الدولة (أي غير سكنية)، وهو ما جعلها قرى «غير مُعترف بها» وسكّانها «غير شرعيين»[١٠] وفقاً لدولة الاحتلال.

دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وانخراطها في القضية

عندما قُدِّم مخطّط برافر للمرّة الأولى في العام ٢٠١١، قادت العديد من المنظّمات الحقوقية والقانونية بقيادة مركز عدالة جهودًا، أبرزها قانونية، لتوثيق الاقتراح وتحليله ومواجهته في الداخل والخارج. استمرّت هذه الجهود لمدة عام ونصف العام قبل تقديم مشروع القانون رسميًا إلى الكنيست للتصويت عليه[١١]. في العام ٢٠١١ أيضًا، قامت لجنة المتابعة العليا[١٢]، وهي لجنة تنسيق وطنية تمثّل الفلسطينيين والفصائل الفلسطينية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في أراضي الـ٤٨، بإنشاء لجنة توجيهية معنية[١٣] بالقضايا الخاصّة بالنقب. تألّف أعضاء اللجنة من الجبهة، والتجمّع، وأبناء البلد، والحركات الإسلامية الشمالية والجنوبية في النقب، بالإضافة إلى المجالس المحلّية وعدد من المنظّمات المجتمعية.

بحسب منسّقة حملة «برافر لن يمرّ»، نظّمت لجنة التوجيه بعض الإجراءات قبل القراءة الأولى، رواحت بين الاحتجاجات وتوجيه الرسائل كمحاولة لإبراز المعارضة على المخطّط. كانت الاحتجاجات متواضعة الحجم وبدت رمزية إلى حدّ ما، لكن خوفًا من جمود التنظيم التقليدي والرمزي، قاد شباب فلسطينيون من النقب تنظيم على مستوى القاعدة، وتألفت المجموعة بداية من ١١ عضوًا، ثم نمت لتضمّ نحو ٤٠ مُنظّمًا، بعضهم مستقلٌ والبعض الآخر ناشطٌ في الأحزاب السياسية المذكورة آنفًا. من الضروري أن نلاحظ أن هؤلاء الناشطين الشباب «لم يجتمعوا من فراغ، بل نتيجة عقود من عمل المنظّمات الحقوقية في النقب، والجمعيات النسائية، والأحزاب السياسية، والمجالس المحلّية». من بين الفاعلين الناشطين تاريخيًا، برز أيضًا المجلس الإقليمي للقرى غير المُعترف بها في النقب.[١٤]

خلال الفصل الذي يسبق الدورة الشتوية للكنيست، سعت المجموعة للحصول على تدريب من جمعية أهل، وهي منظّمة مجتمعية محلّية مُتخصّصة في دعم حملات التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال التدريب على منهجية التنظيم المجتمعي. كما تواصلت المجموعة مع ناشطين فلسطينيين آخرين وشبكات شبابية غير رسمية في مختلف أنحاء فلسطين وليس فقط في أراضي العام ١٩٤٨، وأيضًا مع الفلسطينيين في الشتات لتوسع نطاق الحملة، وكذلك أنشأت فرقًا إقليمية موجّهة نحو تنظيم التحركات الموزّعة جغرافيًا استعدادًا لـ»يوم الغضب» الذي لعبت اللجنة التوجيهية العليا دورًا حاسمًا خلاله في تعبئة الكتل الشعبية[١٥].

كما سعى الناشطون للحصول على دعم إعلامي من منظّمة التحرير الفلسطينية. أما بالنسبة للتحركات والتعبئة الدولية، تشاركت المجموعة مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)[١٦].

الاستراتيجيّات والتكتيكات

بعد تقديم مشروع القانون إلى الكنيست بحجّة أن فلسطينيي النقب وافقوا عليه، تمثّلت الاستراتيجيّة الأولى بنفي هذا الادعاء. لتحقيق هذه الغاية، ركّزت الحملة على تعزيز المعارضة بكلّ أطيافها في النقب. في الواقع، كانت التكتيكات الرئيسية المُنسجمة مع هذه الاستراتيجية تقضي بتقديم عريضة شعبية وتنظيم إضراب عام، حيث هدفت العريضة إلى تمهيد الطريق للتحرّكات المقبلة والحشد لها، بالإضافة إلى رفع الوعي حول القانون داخل مجتمع النقب. بسبب التشتت الجغرافي للقرى والافتقار إلى البنية التحتية المُتصلة، كان من الصعب بداية جمع التواقيع بأعداد كبيرة، لذلك استغل الناشطون فرصة تجمّع الناس بأعداد كبيرة خلال انتخابات المجالس المحلّية للتواصل معهم بأقصى قدر، وفي النهاية جمعوا نحو ٢٠ ألف توقيع ما يدلّ على اتساع نطاق معارضة المجتمع لمشروع القانون. أمّا التكتيك الثاني فقد تمثّل بتنظيم إضراب عام على مستوى النقب. كانت لجنة الشؤون الداخلية في الكنيست مسؤولة عن مناقشة مشروع القانون وتعديله قبل تقديم مسوّدة مُنقّحة للقراءة الثانية. خلال هذه الإجراءات، خطّطت اللجنة برئاسة ميري ريغيف (عضوة في حزب الليكود أيضًا) لزيارة عدد من القرى، إلّا أن الإضراب نظّم في اليوم نفسه تعبيرًا عن الرفض الواسع للاقتراح، إذ رفض الناس التواصل مع اللجنة، ومنعوا اللجنة من الدخول إلى بعض القرى مثل اللقية[١٧].

بما أن القراءة الأولى مرت بفارق ثلاثة أصوات فقط، قضت الاستراتيجيّة الثانية للحملة بالتأثير على الرأي العام والنخبة وخصوصًا أعضاء الكنيست لمنع تمرير مشروع القانون في القراءتين الثانية والثالثة، إذ حرص النشطاء على التأكيد أن ثمن إصدار القانون سوف يكون أعلى ممّا يمكن للنظام الإسرائيلي أن يدفعه. تمثّل التكتيك الأساسي لتنفيذ هذه الاستراتيجيّة بـ»يوم الغضب» الوطني والدولي، الذي سُبِق بشن الفرق المُنتشرة في جميع أنحاء البلاد مجموعة من الأنشطة اليومية، من حملات التوقيع على العرائض إلى زيارات للقرى وتنظيم اجتماعات منزلية، وذلك لتجنيد أكبر عدد ممكن من الأشخاص للانضمام إلى التحرّك. نظّم يوم الغضب في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، وشاركت فيه أكثر من ٣٠ مدينة حول العالم حيث أن استفادت الحملة من الشبكة العالمية لحركة المقاطعة، التي بدورها أصدرت نداء للتحرك لشركائها ونسّقت فروعها تحركات محلية في بلدانهم. ساعد التضامن الدولي على اكتساب تغطية إعلامية دولية ولفت انتباه البرلمانيين وجمعيّات حقوق الإنسان وصانعي السياسات في الخارج إلى القضية. أمّا داخليًا فقد شكّل التنظيم الشعبي على الصعيد الوطني صاعقة للنظام الإسرائيلي، لا سيّما بعد أن انضمّت عشرات المدن الفلسطينية، من حيفا وصولًا القدس، إلى النقب[١٨].

لتنفيذ هذه الاستراتيجيّة المُتعدّدة المستويات وإشراك منظّمين على نطاق أوسع، استند هيكل الحملة إلى خمسة فرق، جزء منها جغرافي (على سبيل المثال، النقب، وطني، ودولي) والبعض الآخر وظيفي (مثل وسائل الإعلام والتواصل)[١٩].

٨ وايت، ب. (٢٠١٤). الفصل العنصري الإسرائيلي دليل المبتدئين (الطبعة الثانية). لندن: Pluto Press.
٩ أبو ربيعة كويدر وآخرون. يمكن العودة إلى الهامش رقم ٧.
١٠ هول، يمكن العودة إلى الهامش رقم ٦.
١١ أبو راس، ت. (١٧ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠١٣). على هامش المشهد [مقابلة أجراها المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)]. الرابط: https://www.madarcenter.org/المشهد-الإسرائيلي/من-الارشيف/على-هامش-المشهد/-3773الدكتور-ثابت-أبو-راس-لـ-المشهد-الإسرائيلي-حكومة-إسرائيل-جمدت-مخطط-برافر-بعدما-فوجئت-من-ردة-الفعل-المحلية-والدولية. [تم الدخول في ٢٦ أيار/ مايو، ٢٠١٩].
١٢ لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية والفصائل الفلسطينية.
١٣ لجنة التوجيه العليا لعرب النقب.
١٤ عبيد، يمكن العودة إلى الهامش رقم ٣. المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها.
١٥ المرجع نفسه.
١٦ مجهول الهوية (٢٨ نيسان/ أبريل – ٢٦ أيار/ مايو، ٢٠١٩). اتصال شخصي.
١٧ عبيد، يمكن العودة إلى الهامش رقم ٣.
١٨ مجهول الهوية، يمكن العودة إلى الهامش رقم ١٦.
١٩ عبيد، يمكن العودة إلى الهامش رقم ٣.

العوامل المؤثِّرة ونتائج السياسة

طُبِعت الذاكرة الحديثة بصور حشود من الفلسطينيين العُزّل في مواجهة قمع القوات الإسرائيلية، التي استخدمت الغاز المُسيِّل للدموع والرصاص الحيّ وصولًا إلى تنظيم حملات اعتقالات وممارسة العنف المُمنهج في أنحاء جميع الضفة الغربيّة وقطاع غزة. إلّا أن يوم الغضب كان استثنائيًا، إذ عكس صورة فريدة من «مشهد الانتفاضة» ولكن داخل أراضي العام ١٩٤٨، وليس فقط في النقب بل عبر المدن الكبرى مثل حيفا ويافا أيضًا، وأدّى إلى إطلاق جرس إنذار لمختلف الجهات الفاعلة داخل النظام الإسرائيلي[٢٠]. في ذلك الوقت، تشكّلت الحكومة الائتلافية من الليكود وإسرائيل بيتنا بشكل رئيسي، بالإضافة إلى ثلاثة أحزاب سياسية إسرائيلية أصغر، وكانت المصالح السياسية المتنافسة داخل التحالف تتصاعد، وأتى يوم الغضب ليثير المزيد من التوتر والشرخ بين ليبرمان (إسرائيل بيتنا) ونتنياهو (الليكود). في هذا السياق، أعلن ليبرمان ومسؤولون آخرون وسياسيون وأعضاء في الكنيست - أيدوا بداية مشروع القانون - أنهم تخلّوا عن دعم المُخطّط، مع ذلك بقيت تناقضاتهم واضحة وهو ما ظهر في الخطاب المُتعصّب لبعض أعضاء هذا الائتلاف، الذين أشاروا إلى أنهم صوّتوا لصالح مشروع القانون بسبب ادعاء بيغن حصوله على تأييد فلسطينيي النقب[٢١] وفي الوقت نفسه كانوا يؤكّدون بأن المُخطّط «كريم جدًّا» مع الفلسطينيين[٢٢]. لكن في النهاية، فقد الليكود الغالبية الضئيلة التي كانت معه في القراءة الأولى، فبعد جلسات استماع ونقاشات بين الأحزاب المختلفة وأعضاء الكنيست في أعقاب يوم الغضب، أعلن بيغن تعليق مشروع القانون خلال مؤتمر عقده في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

بالنتيجة اعتُبر إلغاء مشروع القانون انتصارًا فلسطينيًا. في الواقع، على الرغم من أن «برافر لن يمرّ» كانت حملة مؤقتة شارك فيها فلسطينيون من مختلف الأطياف السياسية والجغرافية، إلّا أنها جمعت العديد من الناشطين بطريقة عفوية، وكان لهم دورًا كبيرًا في تعزيز التعبئة الشعبية. في كتابه «القوّة في الحركة»، يقدّم تارو تحليلًا لما يسّميه «دورة الكفاح» في حركة اجتماعية، حيث تؤدّي لحظات معيّنة ضمنها إلى بروز فرص تتيح العمل الجماعي التحوّلي المؤقّت. في الواقع، «تثمر الدورة نتائج عامّة تفوق مجمل النتائج الناجمة عن مجموعة الأحداث غير المُترابطة»[٢٣]، ويدعمها بما يسمّيه بـ«المتنافسين» و«الناهضين المُبكرين». في حالة برافر، استمرّت سياسات مصادرة الأراضي لعقود، إلّا أن محاولة إضفاء الطابع الرسمي عليها أدّت إلى بروز فرصة يمكن فيها للمتنافسين، أي الجهات الفاعلة المختلفة داخل المجتمع المدني الفلسطيني، التأثير على نتيجة القضية المطروحة. عمليًا، كان الناهضون الأوائل، جوهريًا وليس زمنيًا، مجموعة الشباب التي عزّزت مواردها المحدودة والمُتعدّدة المستويات في حركة «عرضية»، خلقت تحالفًا بين المتنافسين، وأدّت إلى تفاقم الصدع داخل الائتلاف الاسرائيلي الحكومي. يقول تارو إن الناهضين المُبكرين «يخلقون تحالفات وصراعات بين الجهات الفاعلة المُتباينة، وهي ما خلق بدورها أو تعزّز حالة انعدام الاستقرار لدى النخبة.[٢٤]"

الخلاصة والدروس المُستفادة

كان لحملة «برافر لن يمرّ» هدفًا فوريًا واستثنائيًا ونجحت في تحقيقه، وهو منع تمرير مشروع القانون في القراءتين الثانية والثالثة. من المهمّ الاحتفال بلحظات الانتصار الفريدة، لكن فهم التأثيرات الموضوعية طويلة الأجل على السياسة وتنظيمها يوازيه أهمّية. بعد تمرير مُخطّط برافر-بيغن، يمكن فهم الهدف بشكل أفضل كجزء من واقع سياسي أوسع يتجذّر بعمق في جوهر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وهو نزع الغُزاة لملكيّة السكّان الأصليين وإخضاعهم. منذ تموز/ يوليو ٢٠١٠ حتى أيار/ مايو ٢٠١٩، تعرّضت قرية العراقيب - إحدى القرى غير المُعترف بها في النقب – لأكثر من ١٤٠ عملية هدم منازل وإتلاف محاصيل[٢٥]، واستمرّت إسرائيل بهدم المنازل والمدارس والمباني الأخرى منذ تعليق مشروع القانون، ليس في النقب فحسب، بل في مختلف المدن الفلسطينية من الخليل إلى أريحا، فيما يواصل الفلسطينيون مواجهة هذه السياسات بشكل مُنتظم، تخلّله بروز قضية الخان الأحمر في القدس بشكل أكثر دراماتيكية في العام ٢٠١٨[٢٦].

كما كان متوقعًا، بعد أن حقّقت الحملة هدفها، خمد ائتلاف «برافر لن يمرّ» ومن ثمّ عادت الجهات الفاعلة فيه إلى هيكلياتها التنظيمية الخاصة. على الرغم من هذا التلاشي، تميل الحركات ذات القيادة الشعبية إلى الجمع بين المطالبات من مختلف الأطياف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة تقود «الناس العاديين إلى التفكير في أنفسهم كجزء من الجماعات الأوسع»[٢٧]. وهو ما يشير إلى أن اللحظات والفرص قد تكون مؤقّتة، لكنها تتجمع حتمًا في تدفّق تاريخ الحركات الاجتماعية في صنعه. خلال الحملة ضد قانون برافر أصبحت الروابط غير الرسمية بين الشباب والمنظمين التقليديين أقوى، وتشكّلت شبكات وعلاقات جديدة، ووُظفت الموارد بشكل مبتكر[٢٨]. لربّما في مرحلة مختلفة من دورة الكفاح، قد يساهم ذلك في تعزيز نضال الحركة الاجتماعية الأوسع.

٢٠ مجهول الهوية، يمكن العودة إلى الهامش رقم ١٦.

٢١ سلومون، أ.ب. (١٠ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠١٣). أعضاء الكنيست يعلمون أن البدو لا يروا، ووافقوا على خطّة التوطين، ويهدّدون إمكانية تمرير مشروع القانون. The Jerusalem Post، الرابط: https://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/MKs-learn-Beduin-were-in-the-dark-over-resettlement-plan-threatening-bills-passage-2-Knesset-334450. [تمّ الدخول في ١٨ أيار/ مايو، ٢٠١٩.]

٢٢ أومر-مان، م.س. (١٢ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠١٣). Allow me to rain on the Prawer parade. مجلّة ٩٧٢. الرابط: https://972mag.com/allow-me-to-rain-on-the-prawer-parade/83543/. [تم الدخول في ٢٠ أيار/ مايو، ٢٠١٩].

٢٣ تارو، س. ج. (٢٠١١). القوة في الحركة: الحركات الاجتماعية والسياسة الخلافية (الطبعة الثالثة). نيويورك: Cambridge University Press، ص.ص. ١٩٩.

٢٤ المرجع نفسه، ص.ص. ٢٠١.

٢٥ منتدى التعايش في النقب من أجل المساواة المدنية. (من دون تاريخ). سجل عمليّات هدم المنازل وإتلاف المحاصيل، ٢٠١٩. الرابط: https://www.dukium.org/house-demolitions/. [تمّ الدخول في ٢٧ أيار/ مايو، ٢٠١٩].

٢٦ منظّمة العفو الدولية (١ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١٨). تدمير القرى الفلسطينية هي جريمة حرب. الرابط: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/10/israel-opt-demolition-of-palestinian-village-of-khan-al-ahmar-is-cruel-blow-and-war-crime/. [تم الدخول في ٢٠ نيسان/ أبريل، ٢٠١٩].

٢٧ تارو، يمكن العودة إلى الهامش رقم ٢٣. ص.ص. ٥٨.

٢٨ عبيد، يمكن العودة إلى الهامش رقم ٣.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

المراجع:

Amnesty International. (2018, October 1). Demolition of Palestinian village is war crime. Retrieved April 20, 2019, from https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/10/israel-opt-demolition-of-palestinian-village-of-khan-al-ahmar-is-cruel-blow-and-war-crime/

Abu-Rabia-Queder, S., & Ratcliffe, R. (2015). The Naqab Bedouin and colonialism new perspectives (M. Nasasra & S. Richter-Devroe, Eds.). London: Routledge.

Abu Ras, T. (2013, December 17). على هامش المشهد (A'ala hamesh al-mashhad) [Interview by The Palestinian Center for Israeli Studies (Madar)]. Retrieved May 26, 2019, from https://www.madarcenter.org/المشهد-الإسرائيلي/من-الارشيف/على-هامش-المشهد/-3773الدكتور-ثابت-أبو-راس-ل-المشهد-الإسرائيلي-حكومة-إسرائيل-جمدت-مخطط-برافر-بعدما-فوجئت-من-ردة-الفعل-المحلية-والدولية

Adalah. (2013, May). The Prawer-Begin Bill and the Forced Displacement of the Bedouin (Issue brief). Retrieved May 26, 2019, from Adalah: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel website: https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/English/Publications/Articles/2013/Prawer-Begin-Plan-Background-Adalah.pdf

Adalah. (n.d.). Demolition and Eviction of Bedouin Citizens of Israel in the Naqab (Negev) - The Prawer Plan. Retrieved May 26, 2019, from Adalah: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel website: https://www.adalah.org/en/content/view/7589#What-is-the-Prawer-Plan

Boisen, C. (2016). From land dispossession to land restitution: European land rights in South Africa. Settler Colonial Studies,7(3), 321-339;

Hall, B. (2014). Bedouins' Politics Of Place And Memory: A Case Of Unrecognised Villages In The Negev. Nomadic Peoples, 18(2), 147-164.

Laidlaw, Z., & Lester, A. (Eds.). (2015). Indigenous communities and settler colonialism: Land holding, loss and survival in an interconnected world. Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan.

Negev Coexistence Forum for Civil Equality. (n.d.). Record of House Demolitions and Crop Destruction, 2019. Retrieved May 27, 2019, from https://www.dukium.org/house-demolitions/

Omer-Man, M. S. (2013, December 12). Allow me to rain on the Prawer parade. 972 Magazine. Retrieved May 20, 2019, from https://972mag.com/allow-me-to-rain-on-the-prawer-parade/83543/

Solomon, A. B. (2013, December 10). MKs Learn Beduin Did Not See, Agree To Resettlement Plan, Threatening Bill's Passage. The Jerusalem Post. Retrieved May 18, 2019, from https://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/MKs-learn-Beduin-were-in-the-dark-over-resettlement-plan-threatening-bills-Knesset-passage-334502

Tarrow, S. G. (2011). Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics (3rd ed.). New York, NY: Cambridge University Press, pp. 199.

White, B. (2014). Israeli Apartheid A Beginner's Guide (2nd ed.). London: Pluto Press.

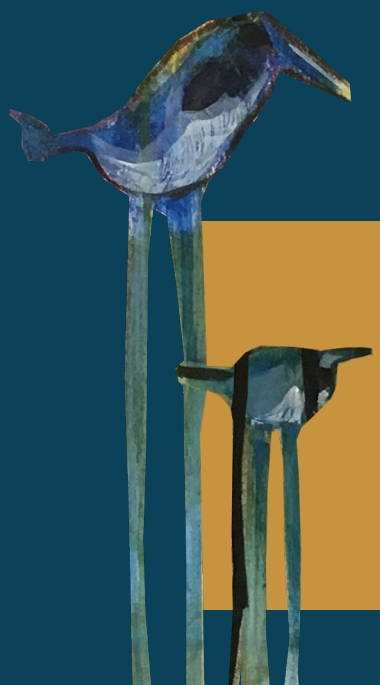

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub